

## «هوديز»: توقعاتنا للبنان لا تزال سلبية



ارتفاع الإنفاق الجاري وخدمة الدين العام وتحويلات أقل للمبديات. أما نسبة الدين إلى الناتج فسترتفع إلى 137,9% في عام 2018، وهو خامس أعلى معدل بالنسبة إلى تصنيفات الوكالة السيادية حول العالم. لكن في الجهة المقابلة، تشير الوكالة إلى أن انكشاف لبنان على المخاطر السياسية يعكس التوترات الطائفية التي تفاقمت أيضاً بسبب الصراع الإقليمي متأثرة بارتفاع وتيرة الصراع في سوريا، ما حفز الانقسام بين الأفرقاء اللبنانيين بين داعم ومعارض للنظام السوري. وعلى أي حال، يمكن عزل تأثير المخاطر السياسية من خلال التفاهم بين مختلف الأطراف لمنع امتداد أي تطورات ذات طابع عنفي من سوريا. (الأخبار)

مسار تدهور العجز المالي، يدمج إلى الاستنتاج بأن ترتفع النفقات مجدداً بسبب معدلات الفائدة المرتفعة (مروان بو حيدر)

وتتوقع «موديز» أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي في لبنان إلى 2,8% في 2017 و3% في 2018، مقارنة مع معدل 1,9% بين الأعوام 2011 و2016. ورغم إشارتها إلى المفاعيل الإيجابية للاتفاق السياسي في إنعاش نمو السياحة، إلا أنها لا تتوقع أن يعود مسار النمو الاستثماري إلى مستويات ما قبل عام 2011 من دون أي إصلاحات بنيوية وذلك ربطاً بمخاطر ارتفاع وتيرة العنف المحلية أو التوترات الجيوبوليتيكية. وتلحظ الوكالة ارتفاع احتياطات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية، وهو ما قدّم دعماً لتصنيف لبنان من خلال الحفاظ على الثقة في تثبيت سعر صرف الليرة، مقابل الدولار وفي متانة النظام المالي، وذلك رغم ضعف المالية العامة. لكن مسار تدهور العجز المالي، الذي يستحوذ على تركيز الوكالة، يدفع «موديز» إلى الاستنتاج بأن ترتفع النفقات مجدداً بسبب معدلات الفائدة المرتفعة وبسبب انتعاش جزئي في أسعار النفط وتصحيح رواتب العاملين في القطاع العام، ولذلك فإن العجز سيبلغ 9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017 و2018، ما يعكس

فإن تأليف حكومة جديدة وخلق فرصة للبدء في الإصلاحات أدبياً دوراً في دعم النمو واستعادة ثقة المستثمرين، إلا أن ذلك لن يمنع زيادة العجز في المالية العامة في حال عدم تنفيذ أي سياسات تهدف إلى منع تدهور العجز المالي وضعف البنية التحتية. لذا لا تتوقع الوكالة رفع تصنيف لبنان السيادي على المدى المتوسط، رغم أنه يمكن تغيير النظرة المستقبلية من «سليبي» إلى «مستقر» في حال اتخاذ تدابير لخفض العجز المالي والتخفيف من وطأة عدم التوازن في الميزان التجاري، الذي يمثل مصدر العبء الأكبر على الاحتياطات بالعملة الأجنبية.



نسبة الدين إلى الناتج سترتفع إلى 137,9% في عام 2018



حافظت وكالة «موديز» على رؤيتها لتصنيف لبنان ضمن خانة «سليبي»، مشيرة إلى أن تدهور أوضاع البلاد المالية، أو زيادة غير متوقعة في الدين العام، أو أي ضغط على الاحتياطات بالعملة الأجنبية، قد يدفع الوكالة نحو خفض التصنيف، وهذا ينطبق أيضاً على أي سحب كبير ومتواصل للودائع لدى المصارف. لا يتضمن تقرير الوكالة توقعات في شأن أي من هذه السيناريوات، بل يكرر ما درجت الوكالة على التحذير منه لجهة ضرورة معالجة وضع الإنفاق الجاري وتسارع وتيرة ارتفاع خدمة الدين للتخفيف من وتيرة زيادة العجز... كما يعبر عن القلق المعتاد من ارتفاع المديونية العامة وأسعار الفائدة والعجز التجاري. أصدرت «موديز» تقريرها السنوي بعنوان «حكومة لبنان B2 سلبية: التحليل الائتماني السنوي»، وهو يتضمن تحليلاً للمخاطر في لبنان والقدرة على مواجهتها. تقول «موديز» إن نظرتها السلبية تستند إلى وضعية السيولة في لبنان وإلى ارتفاع كلفة الاستدانة والتدهور في عجز المالية العامة. وبحسب المحلل في الوكالة ماتياس أنغونين،

### Monochrome



(مروان بو حيدر)

## هجر الذاكرة بلا استئذان

المنطقة متى أغلق بالضبط، وصاروا يذكرونه على صورته هذه: وحيداً ومهجوراً، ملعباً للأغصان التي تكبر ولا تستاذن أحداً. تكبر دون استئذان فوق الأبواب وفوق النوافذ وفي جسد الفندق وقلبه. ولكن، هل استاذن الفندق أحداً قبل الرحيل؟

(نص: أحمد محسن)

تنمو الأغصان فوق نافذة الفندق كدليل على نمو الوقت. تحل مكان الغائبين. في عاليه، أغلق «فندق جيبي» أبوابه، وصار مهجوراً. والنافذة تطل على التاريخ وعلى الحاضر. النافذة عمودية، لكنها في الصورة مسطحة. مستلقية لترتاح، لتصبح سريراً لأعشاب الحاضر التي تتسلق المجهول. قبل أعوام، كان الفندق عامراً، لكن مصيره كان الإغلاق. أن ينكره الحاضر. لا يذكر أهل